Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

« فإن قيل ذكر الحلف فى هذا الموضوع لائق ، وبيانه من وجوه :

الأول : —

أن المقصود من هذا القسم إما إثبات هذا المطلوب عند المؤمن أو عند الكافر. والأول باطل لأن المؤمن مقربه من غير هذا الحلف. والثانى باطل لأن الكافر لا يقر به سواء حصل الحلف أو لم يحصل. فهذا الحلف عديم الفائدة على كل التقديرات .

الثانى أنه تعالى حلف فى أول هذه السورة على أن الإله واحد ، وحلف فى أول سورة الذاريات على أن القيامة واقعة .

فقال : « والذاريات ذروا » إلى قوله إنما توعدون لصادق وإن الدين لواقع » وإثبات هذه المطالب العالية الشريفة على المخالفين من الدهرية وأمثالهم بالحلف واليمين لا يليق بالعقلاء .

والجواب من وجوه

الأول أنه تعالى قرر التوحيد وصحة البعث والقيامة فى سائر السور بالدلائل اليقينية . فلما تقدم ذكر تلك الدلائل لم يبعد تقريرها فذكر القسم تأكيدا لما تقدم ، لاسيما والقرآن إنما أنزل بلغة العرب ، وإثبات المطالب بالحلف واليمين طريقة مألوفة عند العرب .

والوجه الثانى فى الجواب أنه لما أقسم بهذه الأشياء على صحة قوله تعالى :

« إن إلهكم لواحد » .

ذكر عقبه ما هو كالدليل اليقينى فى كون الآله واحدا وهو قوله تعالى :

« رب السموات والأرض وما بينهما ورب المشارق » وذلك لأنه تعالى بين فى قوله : » «لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا » أن إنتظام أحوال السموات والأرض يدل على أن الإله واحد، فههنا لما قال إن إلهكم لواحد أردفه بقوله رب السموات والأرض وما بينهما ورب المشارق . كأنه قيل قد بينا أن النظر فى إنتظام